بعد إدانته بارتكاب جرائم خلال حرب الاستقلال 1971

بنغلاديش: الإعدام لسعيدي... و«الجماعة» ترفض الحكم وتؤجج الشارع

حسين سعيدي لدى وصوله إلى قاعة المحكمة في جلسة سابقة

دكا - «وكالات»: حكمت محكمة جرائم الحرب البنغالية بالإعدام على الزعيم الإسلامي دلوار حسين سعيدي بعد إدانته بارتكاب جرائم خلال حرب الاستقلال عام 1971.

وكان سعيدي قد اعتقل في يونيو عام 2010، وأدانته المحكمة بارتكاب جرائم قتل جماعي والاغتصاب وجرائم أخرى خلال الصراع من أجل الاستقلال عام 1971.

ويعتبر سعيدي، وهو زعيم حزب الجماعة الإسلامية، أرفع شخصية تدينها المحكمة حتى الآن. لكن الحزب رفض حكم المحكمة وبدأ ينظم إضرابات احتجاجا عليه.

ويقول منتقدو المحكمة إن التهم الموجهة لسعيدي وغيره تكمن وراءها دوافع سياسية.

غير أن آلاف الأشخاص قد نظموا احتجاجات في العاصمة دكا امس الاول مطالبين بإنزال حكم الإعدام على سعيدي.

ويعتبر هذا الحكم الثالث حتى الآن الذي تصدره هذه المحكمة المثيرة للجدل، والتي تحاكم تسعة متهمين، سبعة منهم من قادة حزب الجماعة الإسلامية، واثنان من الحزب الوطني البنغالي.

وقد أثارت محكمة جرائم الحرب صدامات عنيفة في العاصمة دكا في الأسابيع الأخيرة خلّفت وراءها العديد من القتلى.

وكان سعيدي قد اتهم بالعمل مع مجموعة البدر خلال حرب الاستقلال، وارتكاب العديد من الجرائم البشعة، بما في ذلك قسر الهندوس على اعتناق الإسلام.

ويقول منتقدو سعيدي إنه شكل خلال حرب الاستقلال مجموعة صغيرة للنهب والاستيلاء على أملاك البنغاليين الهندوس، ومن كانوا يؤيدون الاستقلال.

وينفي سعيدي كل التهم الموجهة إليه والتي تتضمن جرائم ضد الإنسانية وجرائم إبادة.

وكانت المحكمة قد حكمت مطلع الشهر الجاري على زعيم آخر من زعماء الجماعة الإسلامية، هو عبد القادر ملا، بالسجن مدى الحياة بعد إدانته بارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وقد طالب جمع كبير من المتظاهرين بإنزال عقوبة الإعدام عليه، بدلا من السجن المؤبد.

وفي بنابر الماضي، أدين زعيم سابق للجماعة الإسلامية، هو عبد الكلام آزاد، غيابيا بارتكاب جرائم ضد الإنسانية وحكمت عليه المحكمة بالإعدام أيضا.

وكانت الحكومة البنغالية الحالية قد شكلت المحكمة الخاصة في عام 2010 للتعامل مع البنغاليين الذين تعاملوا مع القوات الباكستانية، والذين حاولوا أن يعيقوا نيل «باكستان الشرقية، كما كانت تعرف آنذاك» الاستقلال عن باكستان.

لكن منظمات حقوق الإنسان تقول إن المحكمة لا ترتقي إلى المستويات العالمية، وتتهم الجماعة الإسلامية والحزب الوطني البنغالي الحكومة باتباع سياسة ثأرية بدوافع سياسية.

وتقول التقديرات الرسمية إن ثلاثة ملايين قتلوا في حرب الاستقلال.

تركيا: اعتقال جنرالين على خلفية انقلاب 1997

أنقرة - «وكالات»: ذكرت وسائل إعلام حكومية امس أن القائد السابق للقوات البرية في تركيا سجن لحين محاكمته في إطار تحقيق آخذ في الاتساع في الإطاحة بأول حكومة قادها الإسلاميون في تركيا عام 1997.

وانضم الجنرال اردال جيلان اوغلو الذي يعتقد أنه أمر الدبابات بالنزول إلى الشوارع خارج العاصمة تمهيدا للتدخل العسكري قبل 16 عاما إلى العشرات من المحتجزين على ذمة القضية.

ويأتي التحقيق في الاطاحة برئيس الوزراء الأسبق نجم الدين اربكان ضمن تحقيق قضائي أوسع في تحركات قام بها الجيش التركي الذي كان مهيمنا على البلاد لكن جرى الحد من نفوذه الى حد بعيد خلال العقد المنصرم. وجعل حزب العدالة والتنمية الذي تولى السلطة منذ عام 2002 وينتمي إليه رئيس الوزراء طيب اردوغان الحد من النفوذ السياسي للجيش احدى مهامه الرئيسية ولاحقت النيابة ضباطا بشتى بأنهم تآمروا ضد حكومات سابقة والحكومة الحالية.

وأعطت إصلاحات سياسية لرفع الحصانة عن قادة الانقلاب الكبار في السن في عام 2010 فرصة للمدعين حتى يغوصوا أكثر في تاريخ تركيا.

واعتقل أيضا الميجر جنرال المتقاعد يوجل اوزسير الليلة قبل الماضية.

ويأتي الاحتجاز بعد أسبوعين فقط من سجن أربعة جنرالات متقاعدين آخرين فيما يتصل بالانقلاب.

وقالت وكالة الأناضول التركية الرسمية للأنباء إن الجنرالين وضعا رهن الاحتجاز في وقت متأخر امس الاول بعدما استدعيا لمحكمة في أنقرة الى جانب ضابطين آخرين متقاعدين برتبة جنرال وكولونيل في الخدمة لكن أفرج عنهم بشروط في وقت لاحق.

ونقل الجنرالان إلى سجن شديد الحراسة في بلدة سينكان خارج أنقرة ويتهم جيلان أوغلو بإصدار أوامر للدبابات بالنزول إلى الشوارع خلال انقلاب عام 1997.

تايلند: اتفاق تاريخي بين الحكومة ومتمردي الجنوب

تايلند - «وكالات»: وقعت الحكومة التايلندية للمرة الأولى اتفاقا تاريخيا مع المجموعة المسلحة الرئيسية في جنوب البلاد ذي الأغلبية المسلمة. وجرى توقيع الاتفاق في العاصمة الماليزية كوالالمبور بحضور ممثلين عن الحكومة التايلندية وعن المسلحين، إضافة إلى وزير الخارجية الماليزي.

فقد وقع مسؤولون أمنيون في تايلند اتفاقا في كوالالمبور مع أعضاء من جماعة باريسان ريفولوسي ناسيونال الإسلامية المطالبة بحكم ذاتي في الجنوب، بما يفتح الطريق أمام أول محادثات سلام رسمية. ويتوقع أن يطلق الاتفاق عملية حوار من أجل السلام في الأقاليم الحدودية الجنوبية، بما يضع حدا لصراع متفاقم خلّف أكثر من خمسة آلاف قتيل منذ عام 2004. ويأتي الاتفاق عقب تصعيد للعنف في الأشهر القليلة الماضية في جنوب تايلند.

وكانت حكومات تايلندية متعاقبة قد أجرت -ومعها الجيش أيضا- اتصالات مع الجماعات المتمردة لكنهما لم يجريا قط محادثات مع الجماعات الإسلامية المتعددة التي تنشط في جنوب البلاد. وعقدت رئيسة الوزراء التايلندية ينجلوك شيناواترا ونظيرها الماليزي نجيب عبد الرزاق مؤتمرا صحفيا في ماليزيا امس لإعلان تفاصيل عن محادثات السلام المقترحة.

ووفقا لمنظمة ديب ساوث ووتش، التي تراقب الصراع في جنوب تايلند، فقد قتل أكثر من 5300 شخص في المنطقة منذ عام 2004 عندما حمل المسلمون السلاح للقتال سعيا إلى قدر أكبر من الحكم الذاتي للمنطقة التي يشكلون نحو 80 في المئة من سكانها. يشار إلى أن ماليزيا ساعدت في التوسط في اتفاق سلام بين الحكومة الفلبينية وجماعات إسلامية في أكتوبر الماضي، وتسعى لتكرار دورها في جنوب تايلند.

سلوفينيا: البرلمان يسحب الثقة من حكومة جانسا

سلوفينيا - «وكالات»: صوت غالبية النواب في سلوفينيا مساء أمس الأول على سحب الثقة من حكومة جانيز جانسا المتهم شخصيا بالفساد بعد تصويت على مذكرة بهذا الشأن تقدمت به المعارضة من وسط اليسار.

وحصلت مذكرة سحب الثقة على 55 صوتا من أصل 89 من النواب الـ90 الذين شاركوا في الجلسة، وصوت 33 نائبا ضد المذكرة وامتنع نائب واحد عن التصويت.

ونتيجة لذلك، كلفت زعيمة حزب وسط اليسار «سلوفانيا إيجابية» البنكا براتوسيك البالغة من العمر 42 عاما بتشكيل حكومة جديدة. وقد تصبح أول امرأة رئيسة للحكومة في سلوفينيا. وألقت براتوسيك كلمة أمام البرلمان اعتبرت فيها ما حدث الأربعاء يوما حاسما في البلاد. ووعدت باستحداث ما سمته نمطا جديدا من السياسة في سلوفينيا ينهي الانقسام والخوف ليحل محله الحوار والتعاون واحترام المواطنين.

وتعهدت براتوسيك بإنعاش اقتصاد سلوفينيا وإصلاح القطاع المصرفي.

وبعيد تعيينها، تلقت تهنئة من جانسا البالغ من العمر 54 عاما. وأمام براتوسيك حتى 14 مارس لتقديم حكومتها إلى البرلمان وتسلم مهامها. وفي حال لم تحصل على ثقة البرلمان تصبح الطريق مفتوحة أمام انتخابات تشريعية مسبقة. وجرت الانتخابات السابقة وكانت مبكرة أيضا في ديسمبر 2011.

الصومال يغازل «شباب القراصنة»... بالعفو

مقديشو - «وكالات»: عرض الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود عفوا عمن سماهم «القراصنة الشباب»، وعبر عن أمله في التمكن من إعادتهم إلى العمل لوضع حد لعمليات القرصنة أمام سواحل الصومال. وكشف الرئيس الصومالي لوكالة الصحافة الفرنسية عن تفاوض غير مباشر مع القراصنة قال إنه يجري بوساطة وجهاء في القرى الساحلية، موضحا أن عرض العفو مطروح للشباب فقط وليس للقادة الذين تبحث الشرطة الدولية «إنتربول» عن بعضهم. وأشار حسن شيخ محمود الذي انتخبه البرلمان في سبتمبر الماضي إلى إطلاق سراح ست رهائن مقابل هذا العفو، مؤكدا أنه كان يأمل أن يتم الإفراج عن 24 آخرين قريبا وكذلك سفينتين محتجزتين. كما أعلن أنه ينوي الطلب من الأسرة الدولية مساعدته لتأمين وسيلة أخرى لكسب العيش للشباب الصوماليين المجتدين حاليا لدى القراصنة.

على صعيد آخر، كشف دبلوماسيون في الأمم المتحدة عن اقتراح لرفع حظر على الأسلحة عن الحكومة الصومالية لمدة عام، مع الإبقاء على قيود تتعلق بأسلحة أخرى مثل الصواريخ «سطح جو»، وذلك في ظل انقسام شديد بين الدول الأعضاء بمجلس الأمن. ورجح الدبلوماسيون -حسب رويترز- توزيع مسودة قرار بهذا الصدد على أعضاء مجلس الأمن خلال الأسبوع الحالي لتجديد تفويض قوة حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بالصومال، إذ يتوقع أن يجري التصويت يوم الأربعاء المقبل قبل انتهاء فترة التفويض لقوة حفظ السلام الأفريقية التي يبلغ قوامها 17600 جندي في اليوم التالي. وكانت الحكومة الصومالية قد طالبت برفع الحظر المفروض منذ 21 عاما حتى يتسنى لها تعزيز جيشها الذي يعاني نقصا شديدا في التجهيز والانضباط لمواجهة من تسميهم متشددين إسلاميين مرتبطين بتنظيم القاعدة.

إيطاليا: برلسكوني في عين عاصفة فضائح جديدة

روما - «وكالات»: واجه رئيس الوزراء الإيطالي السابق سلفيو برلسكوني اتهامات جديدة أمس عقب تقارير أفادت بأن ممثلي الادعاء في نابولي يحققون باتهامات حول تقديم رشوة لنائب معارض لإقناعه بتغيير موقفه. جاء ذلك بعد أيام من صدور نتائج الانتخابات العامة التي لم تكن حاسمة حيث حصل يسار الوسط على أصوات أكثر بصورة طفيفة من المحافظين بزعامة برلسكوني، ولكنه أخفق في تحقيق أغلبية بمجلس الشيوخ، مما يشير إلى احتمالية دخول الجانبين بائتلاف موسع. وينهم برلسكوني القطب الإعلامي الشهير بتقديم ثلاثة ملايين يورو رشوة لسيرجيو دي جريجوريو النائب الذي تم انتخابه مع يسار الوسط عام 2006 ثم انشق عنه مما أدى لانهيار حكومة رومانو برودي عام 2008.

يشار إلى أن برلسكوني يمثل بالفعل أمام ثلاث محاكمات، ومن المتوقع صدور أحكام في القضايا الثلاث الشهر المقبل.

ويدافع برلسكوني عن نفسه في مواجهة الاتهامات بتمرير معلومات سرية لصحيفة يمتلكها شقيقه لتدمير منافس سياسي واستغلال فتاة ليل قاصر وإساءة استخدام منصبه. كما أنه استأنف الحكم الصادر بحبسه أربعة أعوام في تهمة تزوير ضريبي.

وفي هذا السياق أيضا، طلبت مواطنة اعتذارا من برلسكوني بعدما مازحها في احتفالية بطريقة قالت إنها «فجة بها إيحاءات جنسية» وذلك قبل أيام من الانتخابات البرلمانية.

تشاد: تطلب المساعدة لمواجهة مسلحي مالي

ياموسوكرو - «وكالات»: ناشد ادريس ديبي رئيس تشاد زعماء دول غرب افريقيا الإسراع بارسال قوات الى شمال مالي حيث يدور قتال مرير بين قوات تشادية وفرنسية من جانب ومقاتلين مرتبطين بتنظيم القاعدة من جهة أخرى. وتحملت وحدة تشادية قوامها نحو 2400 جندي العبء الاكبر من المعارك مع إسلاميين متحصنين في جبال ادرار دي افوغاس بعد ستة اسابيع من تمكن الحملة التي تقودها فرنسا من دفع المتشددين إلى هذه المنطقة النائية على الحدود مع الجزائر. وتأمل فرنسا التي قالت إن سيطرة إسلاميين على شمال مالي في العام الماضي يمثل خطرا على الأمن الدولي أن تبدأ في سحب أربعة آلاف جندي من قواتها اعتبارا من مارس آذار لكنها تنتظر نشر قوة بعثة الدعم الدولي لمالي بقيادة افريقيا «الميسما» التي تدعمها الامم المتحدة. وقال ديبي لنظرائه في دول غرب افريقيا خلال اجتماع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا «ايكواس» في ياموسوكرو عاصمة ساحل العاج «لم يعد هذا وقت الكلام.. بل وقت العمل. العدو لا ينتظر... نناشد الأركان المشتركة لدول ايكواس أن تكون أسرع في إرسال القوات للمناطق المحررة لحماية السكان.» وارتفع عدد القتلى في صفوف قوات تشاد إلى 25 امس الاول بعد وفاة جندي متأثرا بجراحه في معركة ضارية بمطلع الأسبوع في ادرار دي افوغاس. ولم يعد جيش مالي إلى شمال البلاد بعد. وكان قد طرد من المنطقة في ابريل نيسان على يد متمردين من الطوارق تغلب عليهم فيما بعد متشددون إسلاميون. وقال ديبي «بالنسبة لاخواني في جيش مالي.. مكانكم في المقدمة للدفاع عن سلامة اراضيكم... ننتظركم على اطراف الحدود مع الجزائر.» وتظهر أرقام من بعثة الدعم الدولي لمالي بقيادة افريقيا انه تم نشر نحو 70 في المئة من ثمانية آلاف جندي من المتوقع وصولهم إلى البلاد في إطار القوة. وأغلب القوات الافريقية التي توجهت إلى مالي متمركزة في الجنوب مما يدع قوات تشاد وفرنسا مسؤولة عن الأمن في البلدات التي طرد منها الإسلاميون والعمليات القتالية في المناطق الجبلية والصحراوية قرب الحدود مع الجزائر.

«هيومن رايتس»: تصاعد موجات العنف ضد الأقليات في إندونيسيا

جاكرتا - «وكالات»: قالت هيومن رايتس ووتش امس إن ثمة تزايدا «مفزعا» في «الاعتداءات» التي تستهدف الأقليات الدينية في إندونيسيا، وإن الحكومة فشلت في حمايتهم. ويوثق تقرير «باسم الدين.. الانتهاكات ضد الأقليات الدينية في إندونيسيا» المكون من 107 صفحات، إخفاق الحكومة في مواجهة «الجماعات المسلحة التي أصبحت تحرشاتها العنيفة واعتداءاتها على دور العبادة وأعضاء الأقليات الدينية عدوانية على نحو متزايد». وبحسب التقرير المستند إلى معهد سيتارا في جاكرتا الذي يراقب الحرية الدينية في إندونيسيا، فإن الهجمات العنيفة ضد أفراد الأقليات الدينية ارتفعت من 244 عام 2011 إلى 264 في العام الماضي. وقال فيليم كيني نائب مدير قسم آسيا في المنظمة «لقد أصابتنا هذه البيانات بالدهشة والفزع». ويدعو التقرير الرئيس سوسيلو بامبانغ يودويونو إلى أن يظهر استجابة أكثر حسما وأن يعتمد سياسة «ليس فيها أي تسامح مع الاعتداءات على مجتمعات الأقليات الدينية». وقال براد آدمز المدير التنفيذي لقسم آسيا في هيومن رايتس ووتش إن «إخفاق الحكومة الإندونيسية في اتخاذ إجراءات حاسمة لحماية الأقليات الدينية من التهديدات والعنف يقوض مزاعمها في كونها ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان». والمستهدفون في تلك الاعتداءات غالبا يكونون من الطائفة الأحمدية أو المسيحيين وكذلك الشيعة. كما انتقد تقرير المنظمة التشريع «التمييزي» الذي يعترف بست ديانات ويسمح للسكان المحليين بالاعتراض على بناء دور العبادة. كما أشار التقرير إلى أن المسلمين السنة في مناطق بشرق إندونيسيا، حيث يمثل المسيحيون أقلية، يواجهون صعوبة في الحصول على تصريح لبناء المساجد.

أعضاء في اللجنة القضائية أعربوا عن قلقهم حيالها

واشنطن: الكونغرس يتحفظ على عمليات الطائرات بلا طيار

أنور العولقي أحد ضحايا الغارات بطائرات من دون طيار

واشنطن - «وكالات»: أبدى أعضاء في اللجنة القضائية بمجلس النواب الأمريكي من الجمهوريين والديمقراطيين على السواء قلقهم من الضربات التي تشنها الولايات المتحدة بطائرات بلا طيار على أشخاص يحملون الجنسية الأمريكية والسرية التي يتبعها الرئيس الأمريكي باراك أوباما فيما يسوقه من مبررات قانونية لذلك.

وكانت الجلسة التي عقدها مجلس النواب امس الاول بشأن «سياسة القتل بطائرات بلا طيار» محط اهتمام لأن مسؤولي الحكومة ظلوا يحجمون لسنوات حتى عن ذكر كلمة «طائرة بلا طيار» لدى الحديث عن استخدام هذه النوعية من الأسلحة لأن مثل تلك العمليات كانت سرية.

لكن خلال العام الماضي سعى البيت الأبيض إلى أن يقدم بشكل أكثر علنية مبرراته لشن ضربات بلا طيار من خلال تصريحات لمسؤولين مثل جون برينان مستشار أوباما في مكافحة الإرهاب والذي رشح ليكون مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية «سي.اي.ايه».

وفي محاولة لتسريع التصديق على ترشيح برينان اطلع مسؤولون في الإدارة أعضاء لجنة المخابرات في مجلس الشيوخ امس الاول على محتويات الوثائق التي رفضوا تسليمها إلى الكونجرس بكامل أعضائه والتي تقدم المبررات القانونية اللازمة لهذا القتل المستهدف.

وفي جلسة اللجنة القضائية بمجلس النواب أثار الأعضاء تساؤلات عن سلطة الرئيس لإصدار أمر بالقتل بطائرة بلا طيار لمواطنين أمريكيين خارج البلاد بعيدا عن إطار العملية القضائية. وشكوا من أن وزارة العدل رفضت إرسال مسؤول للإدلاء بشهادته.

وفي عام 2011 اسقر هجومان منفصلان بطائرات بلا طيار عن مقتل أنور العولقي الأمريكي من أصل يمني المتهم بأنه زعيم لتنظيم القاعدة في جزيرة العرب وابنه الشاب وهو أيضا أمريكي.

وقال بوب جودلات رئيس اللجنة القضائية وهو جمهوري من فرجينيا «نفس الرئيس الذي يعارض احتجاز ارهابيين أجانب والذي يعارض استخدام أساليب تحقيق استثنائية مع الإرهابيين الأجانب والذي حاول إحضار إرهابيين أجانب لمحاكمتهم في مدينة نيويورك يوافق هو الآن شخصيا على قتل أمريكيين.»

وأثيرت تساؤلات أيضا حول ما إذا كانت المبررات القانونية التي تسوقها وزارة العدل فيما يتعلق بالطائرات بلا طيار تتيح قتل مواطنين أمريكيين داخل الولايات المتحدة.

واستبعد ذلك أوباما فيما يبدو في وقت سابق من الشهر الجاري قائلا إنه لم تستخدم قط طائرة بلا طيار ضد مواطن أمريكي على الأرض الأمريكية وإن «القواعد خارج الولايات المتحدة ستكون مختلفة عن تلك داخل الولايات المتحدة.»

كما تحدث جون كورنيرز عضو مجلس النواب وهو ديمقراطي من ميشيجان عن القتل المستهدف لغير الأمريكيين وقال إنه قلق من ضربات تستهدف مشتبها بهم انخرطوا فيما يبدو في أنشطة مريبة لكن هوياتهم غير معروفة.

وأضاف «إلى الآن لم تقر الإدارة حتى بوجود مثل هذا البرنامج.. ناهيك عن ان تقدم لهذه اللجنة المعلومات التي تحتاجها للنظر في مدى مشروعية البرنامج.»

وأحدثت هجمات الطائرات بلا طيار غضبا شديدا بين السكان المحليين خاصة في باكستان ولم تقرها علانية حتى أقوى حلفاء الولايات المتحدة.

كما تساءل بعض أعضاء مجلس النواب عن طبيعة رد الفعل الأمريكي على هجمات مماثلة تشنها دول مثل روسيا أو الصين.

لمواجهة محاولات الغرب ترجيح ميزان القوة الإستراتيجي لصالحه

روسيا: بوتين يطالب الجيش بتطوير قدراته... سريعاً

موسكو - «وكالات»: أمر فلاديمير بوتين قادة الجيش امس الاول بإجراء عمليات تطوير عاجلة داخل القوات المسلحة أثناء رئاسته الجديدة قائلا انه يتعين على روسيا إحباط محاولات الغرب لترجيح ميزان القوة الإستراتيجي لصالحه.

وتعكس تصريحات بوتين أمام حشد من ضباط الجيش ومسؤولي الدفاع النشدد المتزايد منذ عودته الى الكرملين في مايو الماضي لتولي فترة رئاسة تستمر ست سنوات والاستعداد المتزايد للاشارة الى تهديدات خارجية واستخدام عبارات معادية للغرب من اجل حشد التأييد.

وقال بوتين الذي يتولى بصفته رئيس الدولة منصب القائد العام للقوات المسلحة لحشد في أكاديمية الاركان العامة التي تقع على مشارف موسكو «نبذل محاولات لتغيير التوازن الاستراتيجي».

وأضاف بوتين الذي لم يستبعد السعي لتولي فترة رئاسة جديدة في عام 2018 «تتطلب العوامل السياسية الدولية ردا سريعا ومدروسا... يجب ان تنتقل القوات المسلحة الروسية الى مستوى جديد من القدرات خلال فترة الثلاث الى الخمس سنوات القادمة.»

وقال بوتين ان من بين التحركات التي تهدد وضع روسيا على الساحة الدولية التوسع شرقا من جانب حلف شمال الاطلسي العدو السابق لروسيا في الحرب الباردة ونشر الولايات المتحدة الدرع المضادة للصواريخ في اوروبا. وقال انه يجب تكثيف التدريبات واجرائها دون تنبيه مبكر للمحافظة على تأهب الجنود.

وأضاف قائلا «يجب عدم الاسترخاء في التدريبات القتالية بحيث يعرف الجنود سلفا بالمناورات الطارئة قبل ستة اشهر لكن يجب ان تكون مماثلة بقدر الامكان للاوضاع الفعلية للقتال والعتاد الحديث.»

وبعد عقد من خفض الانفاق العسكري في اعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 كان بوتين القوة الدافعة وراء خطط لانفاق 23 تريليون روبل «750 مليار دولار» حتى عام 2020 لتحديث الأسلحة القديمة في روسيا.